

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

3 رمضان 1438 - 29 مايو 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الذكور يفوقون الإناث بقضايا حقوق الإنسان

المصدر: جريدة مكة الاثنين 3 رمضان 1438هـ - 29 مايو 2017م

<http://makkahnewspaper.com/article/604252>

سحر أبوشاهين - الدمام
انخفض عدد القضايا الواردة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2016 والبالغة 3116 قضية بنسبة 62.5% مقارنة بـ 8307 قضايا عام 2015، وذلك بحسب التقرير الإحصائي السنوي للجمعية لعام 2016، والذي اطلعت عليه الصحيفة. وعزا مسؤول في الجمعية الانخفاض إلى عدم تدوير قضايا الأحوال المدنية المسجلة في 2015. وقاد هذا الانخفاض إلى تقلص عدد القضايا الواردة من الرياض وجازان، في حين ازدادت بشكل طفيف في الدمام والجوف وعسير، فيما لوحظ في أغلب المناطق أن عدد الذكور المتقدمين للجمعية بقضايا كانوا أكثر من الإناث في المنطقة نفسها باستثناء المدينة المنورة التي تفوق فيها عدد الإناث المتقدمات بقضايا للجمعية على الذكور. بدوره فسر رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني هذا الانخفاض بأنه انخفاض في تسجيل قضايا الأحوال المدنية في 2016 بنسبة 53% عن عام 2015، ملمحا إلى أن الانخفاض يعود إلى أن قضايا الأحوال المدنية والمطالبة بالحصول على ما يثبت الهوية الوطنية المسجلة في عام 2015 لم يعد تدويرها للعام الماضي لأنها تعد من القضايا المستمرة التي لم تجد حولا ناجعة حتى الآن، وهي تتزايد ولكن لا يتم إحصاؤها كقضايا مستقلة، وإنما تضاف للقضايا المسجلة سابقا، والتي تخص أحد أفراد الأسرة أو إحدى القبائل أو الفئات. ونوه إلى أن الجمعية انتهت أخيرا من إعداد دراسة حول هذا النوع من القضايا وسترفع للجهات المختصة، مؤملا أن تسهم في إيجاد حل لهذه القضايا والتي طال أمدها ويعاني أصحابها الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية من مصاعب عدة.

عدد القضايا الواردة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
القضايا من حيث جنس المتقدم بالقضية

ذكور 1921

إناث 1195

القضايا الواردة للجمعية حسب نوعها

إدارية 485

سجناء 478

عنف أسري 366

عمالية 321

قضائية 62

أحوال شخصية 135

أحوال مدنية 746

عنف ضد الطفل 188

أخرى 335

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 1437هـ/2016م

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشرقية»: محكمة ترد دعوى أب طالب ابنه بدنفقة»

المصدر: جريدة الحياة الاثنيين 3 رمضان 1438هـ - 29 مايو 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/22098462>

الدمام - منيرة الهديب

سجلت إحدى محاكم الأحوال الشخصية في المنطقة الشرقية، تطوراً مغايراً في قضايا «النفقة» التي تضح بها أروقة المحاكم السعودية، وذلك بعد تلقيها دعوى نفقة تقدم بها أب سعودي ضد أبنائه من زوجته السابقة، وطالب المحكمة بإلزام ابنه بدفع «نفقة شهرية» له تحدها المحكمة، إلا أن الأخيرة أقرت رد الدعوى «لعدم استحقاقه».

وفي الوقت الذي تزاخم فيه قضايا «النفقة» القضايا الخاصة بالأحوال الأسرية التي تنظرها دوائر الأحوال الشخصية في المحاكم العامة في المملكة، التي تطالب بها «عادة» الزوجة والد أبنائها «قانونياً» بدفع نفقة شهرية لأبنائه، أصدرت إحدى محاكم الأحوال الشخصية في المنطقة الشرقية أخيراً حكماً برد دعوى مواطن، طالب فيها ابنه بـ«نفقة شهرية».

وكان سعودياً تقدم بدعوى أمام المحكمة طالب فيها بإلزام اثنين من أبنائه بالنفقة عليه بمبلغ يقدره اجتهاداً مجلس المصالحة والتحكيم التابع لوزارة العدل، الذي يقضي بإلزام «المدعي عليه» بدفع المستحق عليه شرعاً للمدعي بعد صدور حكم النفقة، إلا أن المدعى عليهما (ابني المدعي) أكدا خلال ردهما على الدعوى أن والدهما لم يقم بواجبه في النفقة عليهما في طفولتهما، التي قضياها مع والدتهما عند أخوالهما.

فيما أقر قاضي المحكمة، رد الدعوى المقدمة عقب إحالتها إلى لجنة الصلح بالمحكمة، وذلك بعد التأكد من عدم استحقاق المدعي للنفقة، وعدم قدرة الأبناء عليها، واتضح السبب وراء إقامتها - بحسب وصف اللجنة - «عقوق الأبناء لوادهم».

وتعد دعوى الأب واحدة من عدد من دعاوى النفقة التي تشهدها محاكم الأحوال الشخصية في المملكة، وألزمت محاكم التنفيذ في المملكة خلال العام الماضي أكثر من 2600 زوج بالنفقة على زوجاتهم وأولادهم، وبحسب إحصاء رسمي صادر عن وزارة العدل، فإن مكة المكرمة احتلت صدارة مناطق المملكة لناحية عدد القضايا المنظورة والمتعلقة بالنفقة بـ1051 قضية تنفيذ حكم نفقة خلال العام 1437هـ، تليها الرياض بـ695، وحلت الشرقية ثالثة بـ371، فيما كانت نجران الأقل تسجيلاً لقضايا الامتناع عن تنفيذ حكم النفقة بـ12 قضية.

وحول قضايا النفقة، أوضح المحامي والمستشار القانوني سلطان المخلفي لـ«الحياة» أنه «يشترط في الإلزام بالنفقة أن يكون المنفق عليه فقيراً لا مال له ولا كسب يستغني فيه به عن إنفاق غيره، فإن كان موسراً بمال أو كسب يستغني به فلا نفقة له، وأن يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفق عليهم، فضلاً عن نفقة نفسه، إما من ماله وإما من كسبه، فأما من لا يفضل عنه شيء، فليس عليه شيء إضافة إلى شرط أن يكون المنفق وارثاً».

وأكد المخلفي أن إنفاق الرجل على أولاده المحتاجين واجب بالإجماع شرعاً وقانوناً، «لأن ولد الإنسان بعضه، وهو بعض والده، فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله كذلك على بعضه وأصله»، مشيراً إلى أنه تسقط النفقة عن الولد إذا كان له مال يستغني به ولو كان صغيراً أو إن كان بالغاً وقادراً على الكسب، وتابع: «أما إن كان بالغاً ولكنه لا يقدر على الكسب فعلى الوالد النفقة عليه».

«الشورى» يدعم هيئة الأمر بالمعروف لتدريب موظفيها ويرفض دمجها بالشؤون الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 رمضان 1438هـ - 29 مايو 2017م
<http://www.alriyadh.com/1598322>

الرياض - عبدالسلام البلوي
رفضت اللجنة القضائية بمجلس الشورى توصية لإعداد دراسة لتطوير أوضاع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودمجها بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، إلا أن الأعضاء عطا السبيتي ولطيفة الشعلان وعلي التميمي تمسكوا بتوصيتهم وقرروا عدم سحبها وبالتالي عرضها على المجلس ليكون للتصويت كلمة الفصل في مناقشتها وقبولها أو رفضها.
وبرر الأعضاء توصيتهم بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كل مسلم ولم تشر النصوص الشرعية التي تدعم هذه الشعيرة إلى وجوب تكوين جهاز أو هيئة ذي كيان مستقل.
وقالوا بأن سلف هذه الأمة لم ينظروا لهذا الشعيرة كممارسة منفصلة عن بقية مناحي الحياة، وإنما كانوا يعتمدونها كمنظم للحياة المدنية تحت مظلة الدين الإسلامي، مشيرين إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في رجب العام الماضي أسند الجوانب الأمنية والضبطية إلى الشرط والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وأبقى على الجانب التوعوي الدعوي من أعمال الهيئة وهو الجانب الذي تلتقي فيه مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
وأكد الأعضاء أن الدمج يعمل على تكامل أعمال الجهازين وتنسيق أعمالهما وتحسين الأداء والتوظيف الأمثل للموارد البشرية، مستعرضين الوضع الحالي للوزارة وللهيئة فهناك 7986 وظيفة في الهيئة وأكثر من 11500 وظيفة في الوزارة وخصصت العام الماضي 6 مليارات وأكثر من 94 مليوناً للشؤون الإسلامية ومليار و164 مليوناً للرئاسة، ويرى الأعضاء أن الدمج يأتي ضمن رؤية الدولة بإعادة دراسة هيكلية بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 ويحقق التطلعات في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه.
من ناحيتها، تعرض اللجنة القضائية يوم الاثنين المقبل لتوصياتها النهائية على التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المجلس ليصوت عليها مباشرة وقد طالبت بدعم الرئاسة في التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب وبوجه خاص إلى دورات الحسبة والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة لتشمل جميع العاملين في الميدان بصفة دورية منتظمة، وتوثيق الخبرات والمهارات والوسائل الناجحة التي مرت بها الرئاسة لتكون مرجعاً للاستفادة وسبيلاً للتطوير، كما أوصت بالتنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون في مجال الأمر بالمعروف ونشر وسائل التوعية في المجتمع.

إنشاء 3 محاكم جزائية جديدة في عرعر والخرج والقريات

تسمية رؤساء ومساعدين لبعض محاكم الاستئناف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 3 رمضان 1438هـ - 29 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/526113>

علي العيسى - الرياض

أقرّ المجلس الأعلى للقضاء، إنشاء 3 محاكم جزائية جديدة في عرعر والخرج والقريات. واختتم المجلس اجتماعه الثالث في دورته الثالثة، الذي عُقد في مدينة الرياض الخميس الماضي، برئاسة رئيس المجلس الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور أصحاب الفضيلة والمعالي أعضاء المجلس.

وأكد الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء المتحدث الرسمي الشيخ سلمان بن محمد النشوان، بأنّ المجلس بارك للمقام السامي الكريم نجاح القمم التي عُقدت في الرياض، بمشاركة دول إسلامية، وأخرى صديقة برعاية الدولة، ونتج عنها إتفاقيات وقرارات سيكون لها الأثر الكبير في محاربة الفكر المتطرف، وتجفيف منابعه، وتعزيزه داعميه من دول وجماعات.

كما رفع المجلس باسم رئيسه وأعضاء المجلس التهنئة لخدام الحرمين الشريفين، ولولي عهده الأمين، ولولي ولي عهده، وللشعب السعودي، ولكافة الأمة الإسلامية بمناسبة حلول الشهر الكريم، أعاننا الله على صيامه وقيامه.

وناقش المجلس ضمن جدول أعماله العديد من الموضوعات، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، ومن أبرز هذه الموضوعات: درس المجلس موضوع إنشاء محاكم جزائية في بعض المدن والمحافظات وفق الدراسات المُعدّة من الجهة المختصة بالمجلس، وقرر الموافقة على إنشاء محاكم جزائية في كلّ من: مدينة عرعر، محافظة القريات، محافظة الخرج لتنضم إلى منظومة المحاكم الجزائية البالغ عددها 19 محكمة موزعة على مناطق المملكة، تتولى الفصل في القضايا الجنائية، وفق الاختصاصات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، واللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية.

ومن الموضوعات التي درسها المجلس تسمية رؤساء ومساعدين لبعض محاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى لتسيير أعمال المحاكم، وتنظيمها وفق قواعد اختصاصات رؤساء المحاكم، ومساعديهم الصادرة بقرار المجلس رقم (36/13/1473)، وتاريخ 1436/4/29هـ.

كما أقرّ المجلس حركة توجيه القضاة الموجهين حديثاً لبعض محاكم الدرجة الأولى؛ دعمًا لها وفق ما تقتضيه مصلحة العمل.

وأضاف بأنّ المجلس نظر في الموضوعات المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة من ندب، وإنهاء خدمة، وتعيين، وغيرها، وأصدر بشأنها القرارات اللازمة وفق الأنظمة والتعليمات.

زارت المركز.. وأشادت بتعامله مع العائدين من «غوانتانامو» بي بي سي: 80% ممن يؤهلهم «المناصحة» لا يعودون للعنف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1549902>

«A عكاظ» (جدة @okaz_online) أشادت قناة BBC البريطانية بجهود مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وتعامله مع العائدين من غوانتانامو، مشيرة إلى أن 80% ممن يخضعون للمناصحة لا يعودون إلى التطرف والعنف.

ونشر موقع القناة تقريراً عن زيارة قامت بها إلى المركز ذكرت فيه أنها التقت بتسعة من سجناء «القاعدة» اليميني، الذين قضوا آخر 15 عاماً من حياتهم في معتقل غوانتانامو الأمريكي، ووصل آخرهم إلى هنا في أبريل الماضي، مشيراً إلى أنه خلال مقابلتهم كان يطوق كاحل كل منهم سوار إلكتروني أمني.

وأوضح الموقع أن جميعهم تم القبض عليهم في ساحة المعركة بأفغانستان بين عامي 2001 و2007، وأطلقتهم الولايات المتحدة أخيراً ليكونوا تحت الرعاية السعودية، على أن يتم تأهيلهم في مركز المناصحة قبل أن يعودوا إلى مجتمعهم أحراراً.

وقال الموقع إن فريق «بي بي سي» وجه لهم تساؤلات حول زيارة الرئيس دونالد ترمب إلى الرياض وخطابه الموجه للأمة الإسلامية والحاجة إلى التسامح، فقال أحدهم «سنحكم عليه من خلال أفعاله». فيما أوضح سجين آخر، أن هناك إدارة أمريكية مختلفة في البيت الأبيض عن إدارة الرئيس جورج بوش التي أرسلتنا إلى سجن «غوانتانامو».

ووصفت قناة «بي بي سي» اللقاء بأنه لم يكن طبيعياً من طرف السجناء، إذ بدأ العائدون اليمينيون غير مرتاحين خلال لقائهم وفد القناة وعدداً من الأكاديميين والصحفيين الغربيين، مشيرة إلى أن كلا منهم كان يدرك تماماً أن كلماتهم يجري رصدها بعناية حول أي تلميحات تدل عن العنف، إذ يعتمد الإفراج عنهم على ابتعادهم عن الآراء المتطرفة.

وأضافت القناة أنه حتى عندما يأتي ذلك اليوم الذي سيفرج فيه عن هؤلاء السجناء اليميني، لن يتم إطلاق سراحهم إلا في مدينة الرياض لأن بلادهم اليمن في حالة حرب، وسيكون من السهل هناك انخراطهم في تنظيم «القاعدة» من جديد.

وقالت أيضاً إن السلطات السعودية تحرص على إظهار مركز إعادة التأهيل هذا للعالم، والمعروف رسمياً باسم مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية. وقد تأسس عام 2004، بعد سلسلة من هجمات للقاعدة ضد المملكة، ويهدف إلى أن يكون منزلاً في منتصف الطريق بين السجن والمجتمع المفتوح.

وذكر تقرير BBC أن معظم السجناء في المركز من السعوديين، المدانين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، ويقوم بتأهيلهم للحياة في الخارج، ويحاول تطهيرهم من أفكار العنف والتطرف، مضيفاً أنه لا يوجد بالتأكيد أي مركز لإعادة التأهيل في أي مكان آخر في العالم يسعى لإزالة هذا النوع من السموم النفسية على نطاق واسع كما في هذا المركز.

وبيّن أنه تم ترحيل أكثر من 3300 نزيل من المركز منذ عام 2005، وفقاً لما ذكره الموظفون، من بينهم 123 شخصاً كانوا في سجن قاعدة غوانتانامو. وقالوا إن نسبة النجاح تبلغ 80% مع عودة 20% المتبقية للعنف. وأشار التقرير إلى أن هناك برنامجاً مماثلاً تمت زيارته في اليمن عام 2003 ولكنه حظي بنسبة نجاح أقل بكثير من هذا المركز. ويقضي السجناء ما لا يقل عن ثلاثة أشهر في المركز قبل تقييمهم لمعرفة ما إذا كانوا مستعدين للإفراج عنهم.

وينقسم برنامج التأهيل العام إلى ثلاثة أجزاء: مرحلة إسداء المشورة التي تتم أثناء وجودهم في السجن وقبل وصولهم إلى المركز، ثم إعادة التأهيل، وتشمل برامج السلوك المعرفي والثقافة الدينية والأنشطة الرياضية. وبعد الرعاية، إذ تستمر المتابعة بعد إطلاق سراحهم.

ورحب الدكتور حميد الشايجي، أستاذ علم الاجتماع من جامعة الملك سعود بالوفد الإعلامي للقناة قائلاً «مرحباً بكم في واحة الحكمة»، مضيفاً أن «هذا هو المكان الذي نحاول فيه توجيههم بعيداً عن مسارهم المنحرف حتى لا يشكلوا خطراً على المجتمع». وكشف الشايجي أن الموظفين يجلسون مع السجناء لساعات عدة في اليوم، مؤكداً أنها ليست مهمة سهلة لوقف الناس عن كراهية المجتمع. فيما قال مدرس الفن الدكتور بدر الرزين أن العلاج الفني يلعب دوراً كبيراً في إعادة

تأهيلهم، موضحاً أنهم عندما يصلون لأول مرة، يرغب العديد من المدانين السابقين في رسم صور عنيفة، وغالباً ما تكون باللون الأحمر، ولكن مع مرور الوقت صورهم تلين وتصبح أكثر لطفاً. وأشار التقرير أيضاً، إلى أن علماء الدين موجودون في جميع الأوقات، ويحاولون الشرح للنزلاء لماذا أعمال المتطرفين العنيفين حرام شرعاً. وأوضحت القناة أنهم عندما وجهوا أسئلتهم للعائدين اليمانيين من غوانتانامو، هل يشعرون بالعودة إلى المجتمع بعد كل هذا الوقت؟، أجابوا: «لقد تغيرنا، نحن نعتبر أنفسنا أفراداً جدد الآن، وذلك بفضل هذا المكان»، ولكن بالتأكيد نحن نكره الناس الذين أسأوا معاملتنا في سجن غوانتانامو، ولكن من خلال البرامج المقدمة لنا في مركز المناصحة أصبحنا قادرين على التغلب على هذه المشاعر، وما يقلقنا الآن هم الناس في المجتمع قد لن تقبل بنا.



سجون مكة: المشمولون بالعفو من السجناء ناهز الـ500 شخص

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=304984&CategoryID=5

جدة: محمد الزايد 2017-05-28 10:18 PM

بدأت إدارات السجون بمنطقة مكة المكرمة عرض قضايا النزلاء على لجان العفو، وتم الإفراج عن 371 نزيلة ليلة دخول شهر رمضان المبارك، فيما لا زالت لجان العفو مستمرة في نظر المزيد من القضايا، إضافة إلى عمل إدارات السجون على استكمال المتطلبات، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الخاصة المرتبطة بالقضايا الجنائية. وأوضح مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء فايز الأحمري، أن عدد المشمولين بالعفو الملكي الكريم حتى أمس ناهز الـ500 نزيلة، مؤكداً أن إدارات السجون بالمنطقة جندت كل طاقاتها بشكل يومي أثناء وخارج الدوام الرسمي ليستفيد أكبر عدد من النزلاء والنزيلات من المكرمة السامية. ورفع اللواء الأحمري الشكر والامتنان لخدام الحرمين الشريفين، ولولي عهده الأمين، ولولي ولي العهد، على ما يولونه من رعاية لأبنائهم السجناء من المواطنين والمقيمين، داعياً في الوقت ذاته المُفرج عنهم إلى الاستفادة من هذه المكرمة والبدء في حياة جديدة تهيئ لذويهم سبل الاستقرار.



332% زيادة فجوة الأجور بين الرجال والنساء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=304949&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي 2017-05-29 12:25 AM

تضاعفت فجوة الأجور بين الرجال والنساء في سوق العمل السعودي بنحو 3 مرات خلال عامين فقط، وبنسبة وصلت إلى 332%، حسب دراسة لمؤسسة الملك خالد الخيرية. وكانت تلك الفجوة تقف عند حدود 324 ريالاً عام 2014 لصالح الرجال، قبل أن تبلغ 1077 ريالاً العام الماضي .

10.656 ريالاً متوسط أجور السعوديين

9.579 ريالاً متوسط أجور السعوديات

22.8% معدل مشاركة النساء اقتصادياً

79.5% معدل مشاركة الرجال اقتصادياً

أكدت دراسة أجرتها مؤسسة الملك خالد الخيرية، تضاعف فجوة الأجور بين الجنسين في سوق العمل السعودي بمقدار 3 مرات خلال عامين فقط، بنسبة تقدر بـ332%، حيث كانت فجوة الأجور بين الجنسين 324 ريالاً في عام 2014 لصالح الرجال، ارتفعت في عام 2016 لتصل لـ1077 ريالاً.

اعتبرت الدراسة أن مشاركة المرأة ضعيفة في سوق العمل السعودي، إذ لا تزال الفجوة واسعة بين المرأة والرجل في نسب البطالة والمشاركة الاقتصادية، حيث تشارك 22.8% من النساء اقتصادياً، مقارنة بـ79.5% من الرجال، وتعاني ما نسبته 21.3% من النساء من البطالة مقارنة بمعدل بطالة نسبته 2.6% بين الرجال.

لفتت الدراسة إلى تفاوت مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي في توزيعها، رغم تركيزها في الوظائف الإدارية العليا والمتوسطة، حيث تصل مشاركتها في وظائف «المهن العليا» إلى نسبة 33% مقارنة مع توزيع أكثر انتشاراً بين المهن للرجال. وأشارت الدراسة إلى تطرق المشاركين في حلقات حوار نظمتها المؤسسة إلى غياب اهتمام أصحاب العمل بتوظيف النساء من خلال ضعف الحوافز المقدمة للمرأة العاملة، خصوصاً تلك المتعلقة بالتأمين الصحي لعائلتها، وتسهيل المواصلات، إضافة إلى عزوف أصحاب العمل عن الاستثمار في البيئة الملائمة لعمل المرأة مثل توفير الحاضنات، وتخصيص دورات مياه كافية ونظيفة، وتوفير مكان عمل مناسب ومستقل عن الرجال.

حلقات الحوار جاء في الدراسة، أن المشاركين في حلقات الحوار أرجعوا قبول النساء ببعض الوظائف غير اللائقة إلى غياب الوعي القانوني لديهن حول الحقوق والواجبات التي يكفلها النظام ويتعاضى عن تقديمها أصحاب العمل. وأشارت الدراسة إلى أن المشاركين تناولوا عزوف أصحاب العمل عن توظيف غير الشابات، والتمييز ضد المرأة المتزوجة أو الأم، كونها أسباباً لا تحكم على كفاءة ومهارات المتقدمة للعمل، حيث اقترح بعض المشاركين أن تمنع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منشآت القطاع الخاص من تقديم أسئلة تمييزية للمتقدمات للعمل، مثل «العمر، والحالة الزوجية، وعدد الأطفال».



6 آلاف ريال في الشهر للتوطين الموازي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=305023&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف 29-05-2017 12:07 AM

أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خدمة «التوطين الموازي»، وهو برنامج اختياري يهدف لدعم الكيانات غير القادرة على الوفاء بمتطلبات التوطين، وذلك بدفع مقابل مالي يحسب بناء على عدد السعوديين الذين تحتاجهم المنشأة للارتقاء في برنامج نطاقات، ويستخدم في برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية لتأهيل الباحثين عن عمل السعوديين. وبحسب «التوطين الموازي» فإن صاحب المنشأة يلتزم بتوقيع عقد «إلكتروني» عبر حسابه في موقع الوزارة مع صندوق تنمية الموارد البشرية للمساهمة في تدريب العدد الذي يحدده، إذ يشير البرنامج إلى أن تدريب عدد «1» وحدة سعودي مقابل (6000) ريال شهرياً أو مقدماً عن 6 أشهر.

كما تبين الاتفاقية وجوب تسديد الأقساط في مواعيدها المحددة، وفي حال التأخر يحق للوزارة إيقاف الاشتراك في هذه الخدمة.

«العمل»: إحصائيات دورية عن احتياجات السوق من المهن والتخصصات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

http://www.aleqt.com/2017/05/26/article_1193431.html

محمد الهلالي من جدة

أعلن الدكتور علي بن ناصر الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية، عن إطلاق إحصائيات دورية عن الاحتياج الفعلي لسوق العمل من المهن والتخصصات، وذلك من خلال المرصد الوطني والبوابة الوطنية. وأكد الغفيص، أن صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، سي طرح في الربع الثالث من العام الجاري، برنامجاً لدعم حضارة ومواصلة المرأة العاملة، تحفيزاً للشركات والمؤسسات على توظيف المرأة السعودية، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل من 22 في المائة إلى 30 في المائة وفقاً لمرتكزات "رؤية المملكة 2030"، وكشف عن تشكيل لجنة لإزالة التحديات التي طرحتها غرفة جدة خلال لقائه في مقعد جدة أمس.

جاء ذلك بعد لقاء وزير العمل والتنمية الاجتماعية مع صالح بن عبد الله كامل رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة في المصنف التشاركي للإنماء والتشغيل بمنطقة مكة المكرمة، بحضور أعضاء مجلس الإدارة لبحث أهم المبادرات التي سيجري تنفيذها بين الوزارة وقطاع الأعمال، بحضور الدكتور صالح بن عبد الرحمن العمرو مدير صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" والدكتور أحمد قطان وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للسياسات العمالية. واستقبل الدكتور علي الغفيص طرح التحديات التي تواجه قطاع الأعمال بالإعلان عن تشكيل لجنة تعنى بتيسير أعمال وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وغرفة جدة، لرصد المقترحات والمبادرات الصادرة سواء من الوزارة أو قطاع الأعمال، انطلاقاً من تشاركية العمل المتكامل، لتعزيز قدرة القطاع الخاص على تأدية مهمته، وأكد أن وزارة العمل حريصة على بناء مستقبل واعد منبثق من رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، وتهيئة قطاع الأعمال على النجاح والتميز.

وأكد التزام الوزارة بتطبيق المفهوم التكاملي في العمل انطلاقاً من مسؤولياتها في تنظيم وتحسين سوق العمل وإتاحة فرص العمل المناسبة لأبناء وبنات الوطن، في ضوء بيئة عمل منتجة وجاذبة.

ورداً على التحديات التي وضعتها لجان غرفة جدة القطاعية، قال وزير العمل والتنمية الاجتماعية إنه يجري التنسيق مع وزارة الداخلية بشأن تشغيل المرافقين الأجانب في المهن التي لا يشغلها السعوديون بدلاً من الاستقدام الجديد، وهناك تنظيم وضعته الوزارة، وتم البدء بالجالية البرماوية، وهناك تنسيق كامل بين الوزارتين في هذا الشأن.

وأشار إلى أن العمل جارٍ مع وزارة التعليم لسد الفجوة الموجودة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث يجري تطوير عديد من البرامج للتدريب على رأس العمل. من جهته، أكد صالح بن عبد الله كامل رئيس مجلس إدارة غرفة جدة، أنه تمت مناقشة مجموعة من المبادرات والمشاريع المستقبلية المستدامة التي تربط وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بقطاع الأعمال، مثنياً للتعاون الكبير الذي تجده غرفة جدة مع وزارة العمل على مدار السنوات الماضية. وأشار إلى أن لجان غرفة جدة التي بلغت 75 لجنة وضعت جميع التحديات التي تواجهها والحلول المقترحة في دراسة كاملة سترفع إلى الوزارة للتعامل معها، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الهم مشترك بين الوزارة والغرفة؛ لأن الوطن هو هم الجميع وشغله الشاغل، حيث يجري العمل بشكل تكاملي لتعزيز قدرة سوق العمل السعودية.

من ناحيته، أشار الدكتور صالح بن عبد الرحمن العمرو مدير صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، إلى وجود خلل في الدعم الذي يقدمه الصندوق، مبيناً أن "أساليب الدعم الحالية لا تذهب في الاتجاه الصحيح، فقد اكتشفنا أن 12 ألف منشأة فقط تستفيد من الصندوق في ظل وجود ما بين 600 إلى 700 ألف منشأة نشطة، وهو ما يعني أن الشركات والمؤسسات التي تستفيد من الصندوق لا تتجاوز 3 في المائة فقط.

من كتب تقرير وزارة العدل؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Jamal-Bnoon/22097468>

جمال بنون

قبل عام، راجعت محكمة في مكة المكرمة لتصحيح اسم والدتي في صك الوفاة، كنت أعتقد أن الأمر لن يستغرق أكثر من أسبوع، طالما أن الاسم غير مطابق للأوراق الرسمية مع الشهود، خصوصاً أن الخطأ تم من إدارة المحكمة، إلا أنني فوجئت أن تصحيح الاسم استغرق عاماً وأكثر، ما بين حضور وانتظار، وغياب القاضي مرة في إجازة ومرة لديه جولة، ومرة أنه مريض، وهكذا قائمة طويلة من الأعذار. تخيل مكتب القاضي كيف سيكون في غيابه، فالفريق الإداري الموجود معه ألاحظ أن البعض منهم يتغيب أو يأتي متأخراً أو يغادر مبكراً، لأنهم يعلمون طالما أن القاضي غير موجود، فلا جلسات أو مواعيد. على العموم هذه تجربة شخصية مررت بها، وهناك العديد من الملاحظات والانتقادات حول أداء المحاكم السعودية.

الأسبوع الماضي، انتقد مجلس الشورى السعودي أداء المحاكم خلال تصفحه للتقرير السنوي لوزارة العدل، ومراقبة أداء المحاكم وتطور أعمالها أو طريقة تعاملها مع الجمهور، هو حق مشروع لجهة رقابية مثل مجلس الشورى أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من أجل وقف هدر الوقت والمال وإصلاح إداري، كما أنه واجهة قضائية مرتبطة بحياة الناس وينعكس سلباً على التنمية في حال أنها تتأخر أو تتعطل وتستغرق وقتاً طويلاً من غير مبرر، نعود للملاحظات التي وردت في جلسة مجلس الشورى، التي قدمها عضو مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث والقاضي السابق في وزارة العدل.

تضمن تقرير الغيث تأخر وزارة العدل في تسليم تقريرها الذي كان يجب أن يكون خلال 90 يوماً من بداية السنة المالية، مما استدعى تدخل الديوان الملكي للمطالبة بضرورة التجاوب، ومع ذلك تأخروا أيضاً 90 يوماً أخرى، وبعد كل هذا التأخير لم يلتزم التقرير بما يجب أن تكون عليه التقارير شكلاً وموضوعاً - بحسب ملاحظة مجلس الشورى - كما لوحظ أنه ليس تقريراً واضحاً شاملاً كما طلب منهم، بل إنه مجرد رؤى لا علاقة لها بالإنجاز أو أنها متحفة، ولم يرتبط التقرير بالخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، ومن الملاحظات أيضاً على وزارة العدل وأدائها أنها ذكرت في التقرير أن منجزاتها ومبادراتها أتت لتواكب رؤية 2030 لتحقيق رضا وطموحات المستفيدين، وملاحظة مجلس الشورى السعودي، يرى أن التقرير لم يبين هذه الإنجازات وعلاقة هذه المبادرة بالرؤية والتحول الوطني، خصوصاً وأن التقرير يخص العام المالي 2015 بينما تم الإعلان عن الرؤية السعودية في 2016. لكم أن تتخيلوا تقريراً مكوناً من 151 صفحة، 62 صفحة لعرض أمور لا علاقة لها بالتقرير وبحسب ملاحظة مجلس الشورى أنه تطويل وكلام لا فائدة منه، فالتقرير يجب أن ينحصر في المنجزات المتحققة وهذا موجود في ثلث صفحات التقرير.

«مأخذ» مجلس الشورى وردت في 80 ملاحظة كما قدمها عضو المجلس الدكتور عيسى الغيث، وهي ملاحظات مهمة وفاعلة الهدف منها تطوير أداء خدمات وزارة العدل وتصحيح مسارها الذي تسير عليه بما يجعلها مواكبة للتطور التنموي الذي اختارته السعودية خلال المرحلة المقبلة، ومن غير المعقول أن تعبر «رؤية 2030» ووزارة العدل تسير بعكازين، لاسيما وأننا نحتاج إلى المزيد من التطور في أدائها ورفع كفاءة العاملين فيها مع استخدامها للتقنيات الحديثة وطرح برامج جديدة، مما يساعد في سرعة الإنجاز، خصوصاً وأن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من الشركات الأجنبية والاستثمارات المباشرة، فضلاً عن اعتماد الدولة سيكون بشكل كبير على القطاع الخاص، وأيضاً ضرورة أن تتطور الأجهزة العدلية. هناك تدهور شديد في مؤشر «رضا الناس» عن أداء وزارة العدل، إذ نزل بنسبة 43 في المئة، وكذلك ملاحظات على مواعيد الجلسات. ومن الملاحظات أيضاً، في بعض القضايا يتفاجأ الخصوم بعد جلسات عدة تطول لسنوات، أن الحكم يصدر بعدم الاختصاص، أعتقد مثل هذه التصرفات تعوق صاحب الحق في المطالبة بحقوقه أو إنصافه، وربما تضر سمعة وزارة العدل، كان من المفترض إبلاغهم من الجلسة الأولى.

وفي ما يتعلق بالأمن العقاري، فإن تقرير وزارة العدل لم يتضمن بيانات عن الصكوك الباطلة، كما انتقد التعيينات التي تتم في بعض إدارتها، إذ لا تستوفي شروط الأهلية من الأمانة والإخلاص، وانتقد أيضاً أداء توثيق العدلية، إذ إنها منحت

لإحدى الشركات لتقديم الدعم اللوجستي وهذه الشركة تستحصل مبالغ ضخمة كان من المفترض - بحسب ملاحظة مجلس الشورى - أن تطرح منافسة عادلة وشفافة بين الشركات المؤهلة، كما تطرقت ملاحظات «المجلس» حول ضعف أداء مكاتب الصلح وما هي أسباب تعثر هذه المكاتب، وفي ما يتعلق بتعزيز الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومة، يرى المجلس أنه غير صحيح فالمعلومات أكثرها غير موجودة وأحياناً تكون المعلومة مضللة. ومن الملاحظات المهمة التي رصدها عضو مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث، أن وزارة العدل أبرزت في تقريرها المقدم للمجلس تصنيفات عالمية وإبراز تميّز القضاء وتصنيف المملكة في المؤشرات العالمية، ولم يلاحظ المجلس أي تصنيف جديد أو تميّز، كما أن الشهادات التي أعلنت عنها صادرة قديماً ويفترض أن تقدم شهادات جديدة، كما انتقد تعزيز التعاون الدولي ومؤشر التعاون الدولي، ورأى المجلس أنه ليس هناك أي تعاون، بل إن الوزير والوزارة في اختفاء تام عن الحضور العالمي والمشاركات الدولية.

الملاحظات التي أوردها مجلس الشورى حول تقرير وزارة العدل المتأخر في تسليمه أكثر من 180 يوماً، يجب أن ينظر إليها أنها ملاحظات مهمة، فالسعودية بحاجة أن يتفهم القضاء ووزارة العدل أنه شريك رئيس واستراتيجي خلال المرحلة المقبلة، وذلك بتطوير أداء عمله ورفع كفاءة العاملين ومستوى العمل التقني وسرعة الإنجاز، ف رؤية 2030 تعتمد بالدرجة الأولى على تطوير القضاء وأجهزة وزارة العدل، لأنه سيتعامل في توثيق العقود والنظر في القضايا وسرعة البت فيها، فالقطاع الخاص لن ينتظر سنوات طويلة من وعود وجلسات ليتفاجأ بصدور حكم بعدم الاختصاص، وزارة العدل بحاجة إلى تطوير تفكيرها، فهي بحاجة إلى توظيف نساء قضاة وفتح المجال أمامهن.



سلامة المعوق وكرامته.. هل من يحميهما؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29 مايو 2017م

<http://www.alriyadh.com/1598206>

سهام عبد الله الشارخ

كان الله في عون الأسرة التي ترعى معوقاً، فمعاناتها كبيرة لا يحس بها ويتفهمها إلا من يعيشها أو يطلع عليها عن قرب، لاسيما في حالات الإعاقة العقلية والأمراض النفسية الصعبة، والمعاناة تتفاقم مع تقدم المعوق في العمر، حيث تصيح احتياجاته أكثر وحالته تزداد تعقيداً، ويصبح العبء الجسدي والنفسي والمادي أكبر، ولذلك تلجأ بعض الأسر إلى الجهات المعنية بشؤون المعوقين لتعينها على تحمل الأعباء ولكن الأمر ليس بهذه السهولة فالأنظمة والقوانين المتعلقة بحقوق المعوقين لا تفعل بالشكل الصحيح، وبذلك تصبح الفجوة كبيرة بين الواقع والمأمول، وتبقى المسؤولية واقعة على الأهالي الذين يتفاوتون في تحملها، فمنهم من يتكفل برعاية أبنائهم وأقاربهم المعوقين من الناحية الجسدية والعقلية والعاطفية ويعاني الأمرين، ومنهم من يتخلى عنهم ويحمل المسؤولية لأفراد آخرين، ومنهم من يهملهم ويتعامل معهم على أنهم أفراد غير مرغوب فيهم، ولا قيمة لهم سواء عن طريق عزلهم اجتماعياً، أو إهمال مظهرهم وصحتهم وعدم بذل أي جهد في تدريبهم وتنمية خبراتهم الحياتية التي يحتاجونها، وبذلك يصبح وجود المعوق على مر السنين في هذه البيئة التي تهمله خطراً على نفسه فلا أحد يشعر به ولا يعاباً بغيابه، فقد تجده يجوب الطرقات ليلاً ويفترش الشوارع في أسوأ الظروف الجوية دون أي اهتمام من ذويه.

وهنا يصبح من واجب المؤسسات المسؤولة أن تتابع باستمرار وضع المعوقين في منازل من يعيشون معهم، ويتأكدوا من قدرتهم على حمايتهم ومنحهم الرعاية المطلوبة لهم مع تقديم الإرشادات والبرامج التوعوية لهم وتعزيز جهودهم الإيجابية وتصحيح نظرتهم إلى المعوق، ومحاسبتهم على الإهمال والنزب، فقد لوحظ للأسف أن بعض الأسر تبدي رغبتها في رعاية المعوق ويكون هدفها الحصول على الإعانة النقدية التي تمنحها الوزارة -وفق إحدى مواد اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين- رغم أنها غير مؤهلة للرعاية.

المسؤولية تجاه المعوقين تتشارك فيها الأسرة والدولة والمجتمع، ويفترض أن تتدخل الجهة المعنية وتتولى رعايته حتى لو رفض الأهل إذا ظهر أن هناك إهمالاً وإيذاءً للمعوق، فالطفل المعوق عقليا سيتحول عندما يكبر إلى منشرذ عندما يتعرض لأنواع الإهمال والإساءة. أمن المعوق وكرامته يجب أن يكونا ضمن أولويات التزاماتنا الدينية والأخلاقية.



كاريكاتير

الجريدة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29
مايو 2017م

<http://www.al-jazirah.com/2017/20170529/cr2.htm>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 3 رمضان 1438 هـ - 29
مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/526102>

